واقع الخدمات المصرفية الإسلامية بالجزائر وآليات تطويرها

– دراسة تطبيقية على عينة من المصارف بولاية مستغانم الجزائرية–

The Reality of Islamic Banking Services in Algeria and The Mechanisms For Their Development–An Applied Study on Sample of Banks in Mostaganem-

سيد علي بارد[1]

مخبر تسيير المؤسسات ، جامعة سيدي بلعباس – الجزائر

Sidali.bared@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 04 /2020/09 تاريخ القبول: 23 /2021/01 تاريخ النشر: 2021/03/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع النشاط المصرفي الإسلامي في مصارف تجارية عاملة بولاية مستغانم الجزائرية وآليات تطويرها، بعد إرادة سياسية ودعم شعبي كبير سمح بتوسيع هذا النشاط إلى المصارف العمومية بالجزائر، حيث قسمنا دراستنا إلى محورين: يتعلق المحور الأول بالإطار النظري للنوافذ المالية الإسلامية والسبل اللازمة لتطوير عملها، أما المحور الثاني فقد خصص لدراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بولاية مستغانم الجزائرية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الممارسة للنشاط المصرفي الإسلامي بولاية مستغانم تعمل بازدواجية النظام المصرفي: الإسلامي والكلاسيكي الربوي، وهذا تلبية لرغبة كل متعامليها ولغايات اقتصادية مثل: التحكم في السوق المالي بنوعيه وامتصاص الكتلة النقدية من الجمهور الرافض للمعاملات الربوية وتعظيم أرباحها وتنويع مصادرها، كما تسعى الجزائر إلى تطوير صيرفتها الإسلامية لكن هذا التطور مرهون بإعطائها الخصوصية والقوانين اللازمة حتى تسد الفراغ الفقهي وتحافظ على الضوابط الشرعية الإسلامية في عملها.

الكلمات المفتاحية: مصارف تجارية، مصارف عمومية، معاملات ربوية، نوافذ إسلامية.

Abstract:

This study aims to uncover the reality of Islamic banking services in Mostaganem within commercial banks and the mechanisms for their development after a political will and great popular support to allow the expansion of their activities to their public banks. The second axis was devoted to an applied study on a sample of commercial banks in Mostaganem.

The study found that banks in Mostaganem operate with the duality of the Islamic and classic usurious banking system in response to the desire of each of their clients and for economic purposes such as: controlling the financial market of both types and absorbing the monetary mass from the public that rejects interest-based transactions, maximizing its profits and diversifying its sources, as Algeria seeks to develop it, but this development depends on giving it the privacy and the necessary laws in order to fill the jurisprudential void and maintain the controls of Islamic law in its work.

Key words: *Commercial Banks, Public Banks, Usurious Transactions; Islamic Windows.*

1 - **المؤلف المرسل:** *sid_ali_customs@hotmail.com*

مقدمة:

يعتبر النظام المصرفي من الأسس التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول نظرا لأهميتة في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة لتنميته، وأصبحت تعرف للمصارف أنواع وتخصصات وبقي الفرق في شرعية المعاملات المالية بين النظام الإسلامي اللاربوي والنظام الكلاسيكي الربوي، فالمصارف الكلاسيكية تسعى لتسهيل المعاملات على أساس الثقة حيث تعمل على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إعادة إقراضها لزبائنها الذين تزداد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم، حيث تؤدي وظيفة الوساطة المالية خدمات مالية جليلة مفيدة لوحدات اقتصادية عديدة ومختلفة مقابل تحصيل الربح بأقصى قدر ممكن، أما المصارف الإسلامية لها منهج مغاير تماما عن الاتجار في الديون، حيث ترى أن الربا المحرم شرعا يؤدي إلى عواقب وخيمة وليس أذل على ذلك من الأزمات المالية التي أجمع الباحثون الاقتصاديون على أن المصارف بأسلوبها الربوي كانت أحد أسباب حدوثها، حيث هزت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 اقتصاديات الدول وأضعفت المصارف الكلاسيكية خلافا عن المصارف الإسلامية التي كان عليها أثر الأزمة طفيف، وهذا ما زاد اعترافا بالنظام المالي الإسلامي وزاد من انتشاره في أنحاء العالم.

تحاول الجزائر الاهتمام أكثر بنشاط الصيرفة الإسلامية سنة 2020 وهذا واضح من خلال قرار السلطات بتوسيع نشاطها إلى المصارف العمومية واعتماد الهيئة الشرعية لمطابقة المنتوجات المصرفية المقدمة، وولاية مستغانم ولاية جزائرية تنشط بها مجموعة من المصارف الخاصة والعمومية تقدم معاملات مصرفية إسلامية خدمة للمجتمع الجزائري المسلم وتحقيق الغاية الاقتصادية المرجوة.

إشكالية الدراسة:

تقدم المصارف ونوافذها الإسلامية بالجزائر خدمات متنوعة للمتعاملين الراغبين في ذلك وعليه قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الخدمات المصرفية الإسلامية بمدينة مستغانم الجزائرية وما هي السبل اللازمة لتطويرها؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في ما يلي:

-هل يوجد إقبال من المتعاملين على خدمات النوافذ المصرفية الإسلامية في مدينة مستغانم؟

-هل يميل موظفي المصارف العاملة بولاية مستغانم إلى عرض منتجات مالية إسلامية؟

-هل هناك اتجاه للمصارف العاملة بولاية مستغانم نحو فتح نوافذ مصرفية إسلامية ؟

فرضيات الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية بنينا دراستنا على الفرضيات التالية:

-الفرضية الأولى: يوجد إقبال كبير ومتزايد للعملاء على الخدمات المصرفية الإسلامية بولاية مستغانم.

-الفرضية الثانية : لا يميل موظفي المصارف العاملة بولاية مستغانم إلى عرض منتجات مالية إسلامية.

-الفرضية الثالثة : يوجد اتجاه للمصارف العاملة بولاية مستغانم نحو فتح نوافذ مصرفية إسلامية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واقع عمل النوافذ المصرفية الإسلامية ضمن مصارف تجارية عاملة بمدينة مستغانم الجزائرية من خلال بيان آراء واتجاهات الموظفين كون هؤلاء أصحاب دراية واطلاع بواقعها أكثر من غيرهم ، من واقع خبرتهم العملية لمدى حاجة المصارف التجارية وزبائنها لفتح مثل تلك النوافذ، كما يرجى من هذه الدراسة اطلاع إطارات البنك المركزي الجزائري وصناع القرار على تلك الآراء والتوجهات لأخذها في الحسبان.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية:

-التعرف على مفهوم نافذة المعاملات المصرفية الإسلامية وعلاقتها بالمصرف المنشئ لها؛

-الوقوف على جهود واهتمام المصارف بالمعاملات المالية الإسلامية من خلال دراسة واقعها؛

-تبيان رغبة الموظفين في إدراج المعاملات المصرفية الإسلامية ورغبة العملاء في طلبها؛

أداة ومنهجية الدراسة:

قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة، كما سيتم دراسة حالة في الجانب التطبيقي بالاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي وباستخدام تطبيق الحزم الإحصائية SPSS V22 للحصول على نتائج إجابات عينة الدراسة حول الاستبانة.

الدراسات السابقة:

فيما يلي أهم الدراسات وأحدثها من بين عدد كبير من البحوث لموضوع النوافذ المصرفية الإسلامية:

-دراسة عبد القادر بحيح (2020):[1] بعنوان: "النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية-دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية"، حيث تم الوصول في هذه الدراسة إلى أن المعاملات المصرفية الربوية التي اعتمدت عليها المنظومة المصرفية الجزائرية كانت السبب في فقدانها لثقة أفراد المجتمع، وكذلك عدم تحقيق سيطرة السياسة النقدية للدولة، مما جعل مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ضعيفة وغير فعالة في خلق التنمية، الأمر الذي دفع الدولة لاتخاذ قرار الولوج للمالية الإسلامية من زاوية النوافذ المصرفية الإسلامية التي رخصتها للمصارف العمومية والمصارف الخاصة عن طريق قرار المصرف المركزي رقم 02 من القانون 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر2018 المتعلق بالمالية التساهمية.

-دراسة Suha Mufid Abu Hafiza (2019):[2] بعنوان:"النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بماليزيا-دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها"، حيث تسلط هذه الدراسة الضوء على عمل المصارف التقليدية بالنوافذ الإسلامية، وتكمن مشكلة الدراسة في تساهل المصارف التقليدية بالعمل بالنوافذ الإسلامية. أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التمويل الإسلامي هو الحل الأمثل والذي لا بديل عنه، والنجاح وتعظيم الأرباح دفع بالمصارف التقليدية إلى الدخول لمجال الصيرفة الإسلامية. حيث توصي هذه الدراسة بدعوة المصارف إلى التقيد بضوابطها الشرعية وترك الربا المحرم شرعا وضرورة التحول المصرفي إلى النظام الإسلامي وسينعكس إيجابا على كفاءة أداء عملها.

-دراسة فلاق علي (2018):[3] بعنوان: "النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية-مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية"، تناولت الدراسة موضوع ولوج المصارف التقليدية على مستوى المحلي والدولي إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعددت أهدافها وأشكالها، فمنها من بدأ بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مالية إسلامية بيعت جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة، ومنها من أنشأ فروعا إسلامية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك مجموعة من الأسس ترتكز عليها المصرفية الإسلامية تتمثل في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وأثبتت المصارف الإسلامية نجاعتها وقدرتها على التصدي للأزمات المالية في حين تعتبر تجربة فتح النوافذ الإسلامية تجربة ناجحة لما لها من إيجابيات للفرد والمجتمع رغم بعض النقائص التي يمكن معالجتها.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين: الأول يتعلق بالإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية وآليات تطويرها ، أما المحور الثاني فسيتم من خلاله التطرق إلى دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العاملة بولاية مستغانم الجزائرية والتي تقدم هذا النوع من النشاط المصرفي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وآليات تطويرها.

أولا: مفهوم المصارف الإسلامية ونوافذها:

تعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تعمل على تجميع الأموال وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع ويحقق عدالة التوزيع بعيدا عن ممارسة الربا أخذا وعطاء وعن كل عمل محرم في الإسلام، وتلتزم بالوضوح في العمليات بين المتعاملين بعيدا عن أي غرر أو ضرر أو تدليس مع المشاركة في الربح والخسارة لكل أطراف عقد صيغة من صيغ التمويل الإسلامي.[4]

أما النوافذ المصرفية الإسلامية لها نفس خصائص المصارف الإسلامية في التعامل المالي، أنشأتها المصارف التقليدية التجارية لتقدم خدمات مالية إسلامية إلى جانب نشاطاتها الربوية[5] تلبية لطلب كل المتعاملين والمحافظة عليهم من التحول إلى مصارف إسلامية.[6]

ثانيا: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:

تعمل المصارف الإسلامية على تقديم خدماتها من خلال جمع الموارد ومن ثم استخدامها في مسالكها الشرعية كما يلي:

1-مصادر أموال المصارف الإسلامية: تنقسم إلى قسمين اثنين داخلية وأخرى خارجية نوضحها كما يلي:

-مصادر داخلية: تتمثل أساسا في:

- رأس المال المدفوع من المساهمين في بداية نشأة المصرف حتى يتمكن من اعتماده للقيام بالعمل.[7]
- الاحتياطات وهي الأموال التي تقتطع بنسبة معينة من الأرباح الصافية للمصرف، لدعم مركزها المالي والمحافظة على سلامة رأس مالها وعلى ثبات قيمة ودائعها وموازنة أرباحها.[8]
- الأرباح المحتجزة وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية التي تخص المساهمين.[9]
- المخصصات والتي هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، كخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو حالات إعسار أحد الشركاء... الخ.[10]

-مصادر خارجية: تتمثل في مختلف الودائع التي يضعها العملاء في المصرف، حيث تعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجية ومنها:

- ودائع جارية: وهي عبارة عن ودائع تحت الطلب، يقوم أصحابها بالاحتفاظ بها في المصرف للأمان ولسهولة استخدامها في العمليات اليومية، حيث تتميز بسهولة سحب جزء منها أو كلها في أي وقت وليس لها حد أدنى وأقصى في الإيداع.[11]
- ودائع استثمارية: تتمثل في الأموال التي يودعها العميل في المصرف قصد استثمارها وتوظيفها لمدة معينة، وهنا تتأسس علاقة بين العميل رب المال والمصرف مضاربا في شكل عقد يسمى بعقد المضاربة ويتحمل فيه العميل الربح أو الخسارة.[12]
- ودائع ادخارية: عبارة عن حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، ويحصلون على جزء من الأرباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب ويمنح المدخر دفتر خاص بعمليات السحب والإيداع.

- الصكوك الإسلامية: عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا وفق صيغ التمويل الإسلامي مع الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية. [13]

2-**استخدامات أموال المصارف الإسلامية:** تستخدم وتستثمر المصارف الإسلامية أموالها وفق صيغ عديدة كالتالي:

-**صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:** نوجزها كما يلي:

- التمويل بالمضاربة:حيث تقوم المصارف بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة، ويسمى المصرف رب المال ويسمى المتعهد الملتزم الذي يقوم بالعمل بالمضارب، ولا يتدخل المصرف في تفاصيل العمل، وفي نهاية العمل يقسم الربح حسب الاتفاق بين الطرفين، أما في حالة الخسارة يتحملها المصرف لوحده.[14]
- التمويل بالمشاركة: هو تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل المساهمة في مشروع قائم أو إنشاء مشروع جديد، بحيث يصبح كل واحد منهم مالكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحق لنصيبه من الربح وتقسم الخسارة على قدر حصة المشارك في رأس المال.[15]

-**صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية:** نذكرها في ما يلي:

- التمويل بالمرابحة: وتتمثل بعملية المرابحة لأمر الشراء والمرابحة بالتوكيل، حيث تتسم الأولى بإجراء العملية المصرفية على أساس قيام المصرف بشراء سلعة معينة حسب المواصفات التي يطلبها العميل ومن ثم إعادة بيعها له مرابحة، أي بثمنها الأصلي مضافا إليها التكلفة المحتجزة شرعا وهامش الربح معين حسب الاتفاق المسبق، بينما تقوم عملية المرابحة بالتوكيل على أساس تحديد المتعامل بهذا النوع لسلعة معينة بحسب مواصفات وسعر معين يقوم من خلالها بتوكيل المصرف (مقابل أجل معين) للقيام بعملية شراء هذه السلعة. [16]
- التمويل بالتأجير: تملك المصارف الإسلامية عمارات أو آلات أو تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل أجر متفق عليه وتسمى العملية إجارة، ولها شروط تحدد مع المستأجر.[17]
- التمويل بالسلم: السلم عرفه الفقهاء أنه بيع آجل بعاجل، أي أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع والذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة المواصفات في أجل معلوم، إذن المؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو الثمن.[18]
- التمويل بالقرض الحسن: هو إقراض المصرف أموال بدون فائدة للأفراد المحتاجين لمساعدة مالية من أجل إعادة تأهيل أنفسهم ماديا.[19]
- التمويل بالاستصناع: هو أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء محدد له مقابل ثمن معين على أن تكون الموارد من عند الصانع.[20]

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

شكل رقم 1: مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية

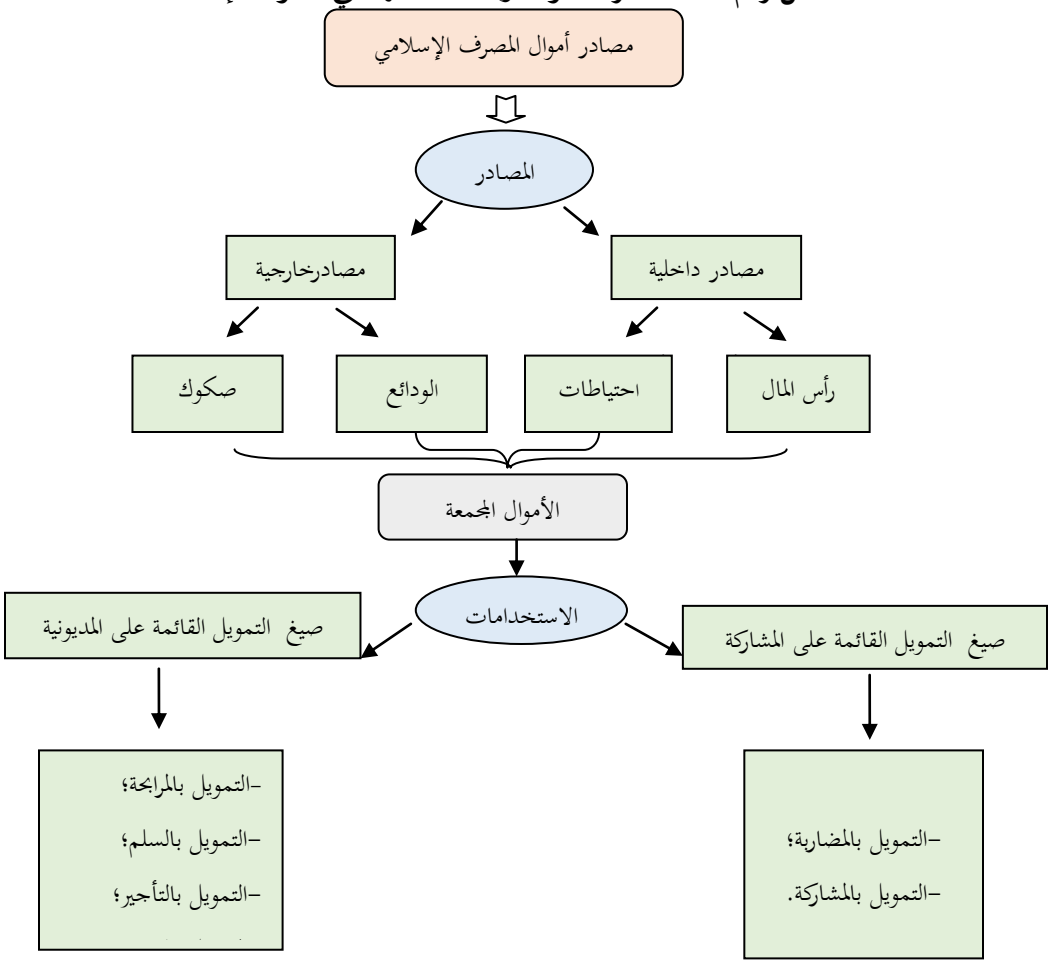

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

ثالثا: ضوابط تجسيد نوافذ خدمات مالية إسلامية ضمن مصارف تجارية:

سنتطرق إلى ضوابط عمل المصرف الإسلامي ونافذته التي تنشط ضمن مصرف تجاري، كالتالي:

1- الضوابط الشرعية: حيث يمثل الالتزام بالضوابط الشرعية من أهم عوامل نجاحها وتتمثل في:[21]

- وجود توجه صادق للقيادات العليا للمصرف التجاري ممثلا في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- صدق التوجه للقيادات العليا يترجم من خلال الاستعداد لتحمل أية تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية التي تظهر أثناء ممارسة العمل مثلا تجنب الأرباح في عملية استثمارية بعد اكتشاف مخالفة للشريعة الإسلامية؛
- تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط النوافذ الإسلامية وتعمل على صياغة عقود الاستثمار واثبات صحة تطبيق صيغها التي تعمل بمقتضاها هذه النوافذ المصرفية الإسلامية؛

- إن وجود هيئة رقابة وفتوى شرعية في عمل النوافذ المصرفية الإسلامية مطلب شرعي هام وأساس عملها وتأكيد على استقلاليتها، حيث يولد وجودها ثقة عالية وطمأنينة لدى المتعاملين وضم أكبر عدد ممكن منهم؛
- الفصل التام بين أموال النافذة الإسلامية وأموال المصرف التجاري الأم، وأن يضع القائمون على المصرف نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار حيوي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي.[22]
- اجتناب المحرمات والربا الممنوعة في الدين الإسلامي خاصة في جانبي جذب الودائع واستثمارها، واجتناب الغرر والجهالة في العقود وكذلك اجتناب بيع ما غير مملوك فيكون التملك قبل التمليك، أي الشراء أولا ثم يليه البيع.

2–ضوابط إدارية، مالية ومحاسبية: وتتمثل في:[23]

- الاستقلال الإداري حيث يكون لها إدارة مستقلة وموظفون تابعين لها بصفة مباشرة بعيدا عن أي تحكم يوقعها في ممارسات حتمية محرمة شرعا؛
- استقلالية مالية ومحاسبية لحسابات النوافذ المصرفية الإسلامية عن حسابات المصرف التجاري الأم وكذلك الفصل الحقيقي بين مصادر الأموال لكل منهما؛
- وجود إدارة مالية تتولى إعداد القوائم المالية وإعداد ميزانية مستقلة بأصولها وخصومها للنافذة المصرفية الإسلامية؛

3–ضوابط العلاقة بين نوافذ المعاملات المصرفية الإسلامية والمصرف التجاري الأم: يجب أن تكون العلاقة واضحة ومحكومة بضوابط وفقا للشريعة الإسلامية، بحيث لا يقحم عمل النوافذ الإسلامية في أي شبهة أو حرمة مالية مقصودة كانت أو غير مقصودة وتتمثل هذه العلاقة أساسا في:

- فتح المجال لانتفاع النوافذ الإسلامية بخدمات المصرف الأم، كتغطية شبكات المراسلين مقابل أجور متفق عليها بين الطرفين؛
- منع وضع فائض السيولة في النوافذ المصرفية الإسلامية لدى المصرف الأم بفائدة مباشرة أو غير مباشرة والعكس يجوز للنوافذ المصرفية الإسلامية توظيف فائض سيولة المصرف الأم لديها بأساليب وصيغ استثمارية إسلامية، على أن تتولى النافذة الإسلامية بنفسها هذا التوظيف دون تدخل من المصرف الأم أو فرض شروط.
- لابد من إشراف هيئة الرقابة الشرعية على عمل النافذة المصرفية الإسلامية حيث تتولى الرقابة والتدقيق على سلامة تلك الإجراءات وضمان شرعية العمليات المالية.

4–ضوابط تخص موظفي النافذة المصرفية الإسلامية ضمن مصرف تجاري: يجب أن يكون الموظفون فعالون، موالون ومؤمنون بمبادئ الصيرفة الإسلامية، ويكون ذلك من خلال حسن اختيارهم وتعيينهم وتكوينهم حول المالية الإسلامية.

5–ضوابط أخرى: تحكم نوافذ المعاملات المصرفية الإسلامية ضوابط شرعية أهمها ما يلي:

- تحصيل عمولة أو أجر أو إجارة مقابل تأدية الخدمات المصرفية وهذا جائز شرعا وتؤدى وفقا لعقد الإجارة أو الوكالة؛
- يحكم حساب الاستثمار (الإيداعات) عقد المضاربة بحيث يعتبر أصحاب هذا الحساب أصحاب المال والنافذة المصرفية الإسلامية صاحبة العمل، ويقسم الربح بينهما حسب النسبة المتفق عليها ولا تضمن النافذة الإسلامية لا الربح ولا المال؛ [24]
- يحكم توظيف الأموال وفقا للشريعة الإسلامية عقدا من عقود المرابحة أو المشاركة أو المضاربة أو السلم أو الاستصناع أو الإجارة وهذه الصيغ كلها جائزة شرعا وفقا لقواعدها الشرعية؛

- يحكم توزيع الأرباح بين أصحاب المال (المودعين أو المستثمرين) والنافذة المصرفية الإسلامية مبدأ الغنم بالغرم، الكسب بالخسارة، الأخذ بالعطاء والخراج بضمان؛
- إذا اختلطت أرباح النافذة الإسلامية بمال حرام يجب التخلص منه في باب الخير دون مقابل وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات أو المساهمين، حتى يطهر من أي حرام فالله طيب لا يحب إلا طيبا وكل لحم نبت من حرام فالنار أولى به؛[25]
- لا حرج في تعاون النوافذ الإسلامية مع غيرها من المصارف التجارية الأخرى في إطار الشريعة الإسلامية؛[26]
- إذا ورد في النظام الأساسي للنافذة الإسلامية نص يخول لها بحساب الزكاة وإنفاقها في وجهتها الشرعية فيجب الالتزام بذلك؛
- اجتناب توظيف الأموال في المحرمات كالخمور وغيرها كما لا يجوز التعامل مع المتعاملين المشتبهين في نشاطاتهم بما لا يتوافق مع الدين الإسلامي؛ [27]
- لا يجوز خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأن ذلك محرم شرعا؛
- يجب على النوافذ المصرفية الإسلامية الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليس اختيارية أو استشارية.[28]

رابعا: آليات تطوير عمل المصارف والنوافذ الإسلامية في الجزائر:

كثفت الحكومة الجزائرية جهود الإصلاحات الاقتصادية والمالية بتسريع اعتماد الصيرفة الإسلامية في مصارفها العمومية كمحاولة لامتصاص السيولة من السوق الموازية والخارجة عن السجلات الحكومية، وللتخفيف من الأزمات المالية الخانقة التي تفاقمت بفعل انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وتراجع عائدات صادرات الطاقة.

جاءت الخطوة النوعية بمصادقة المجلس الإسلامي الأعلى على إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية والتي ستقوم بمنح شهادة المطابقة الشرعية للمؤسسات المصرفية وهذا تنفيذا للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، والصادر في العدد 16 من الجريدة الرسمية لهذا العام، وأشارت الوكالة الرسمية إلى أن هذا النظام سوف يكون المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها.

يشمل مخطط الحكومة المعلن عنه في فبراير الماضي من سنة 2020 بندين أساسيين هما: التقليل من ظاهرة الادخار المالي والاستجابة للمواطنين الراغبين في المعاملات المالية الإسلامية،[29] ونظرا للدور والأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فانه يتطلب من السلطة النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها وتطويرها من خلال:

1-تقنين العمل المصرفي الإسلامي بصفة خاصة: والمقصود بذلك أن تكون أعمال المصارف الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة لكل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها لوضع الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:[30]

- إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين، اقتصاديين وقانونيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون خاص بالمصارف الإسلامية.
- دراسة القوانين المنظمة لعمل المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من تجاربها في هذا المجال.
- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.

2-تنظيم العلاقة مع البنك المركزي: إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل المصارف الإسلامية، يفرض على المصرف المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومنظمة حسب نوع المصرف (إسلامي/تجاري ربوي)، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته وإنما المطلوب هو إيجاد واستخدام أساليب وأدوات رقابة خاصة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون بسن قانون خاص في ظله ينظم المصرف المركزي علاقته مع المصارف والنوافذ الإسلامية خاصة في:

- لا يجب إخضاع الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية لنسبة الاحتياطي القانوني.
- دور الملجأ الأخير للإقراض، ففي حالة اقتراض المصارف الإسلامية من المصرف المركزي طلبا للسيولة أو مساعدة لحل أزمة مالية مثلا، يتم ذلك على أساس تحصيل المصرف المركزي فوائد عن عملية الإقراض، وهذا هو الربا المحرم شرعا وعليه ينبغي الابتعاد عن هذه الممارسة الربوية الحتمية كفتح نافذة إسلامية بالمصرف المركزي تتولى تمويل المصارف الإسلامية أو تقديم المصرف المركزي قروض حسنة لها دون فائدة.
- مسايرة الصيرفة العالمية وتكييفها على أساس الشريعة الإسلامية مثلا تبني بنك الجزائر لمعيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا سنة 2005، حيث وضع هذا المعيار وفقا لنسبة بازل II ويراعي في نفس الوقت خصوصية العمل في المصارف الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه المصارف هذا المعيار بعد أن لقي اعترافا من لجنة بازل نفسها ودولا عديدة فرضت على مصارفها الإسلامية تبني هذا المعيار بتعليمات خاصة عكس ما هو معمول به الآن في الجزائر لازالت معظم البنوك تطبق نسبة بازلI بنفس الطريقة المفروضة على المصارف الربوية دون مراعاة لخصوصيتها.
- تكوين وتأهيل موظفي المصارف الإسلامية والاحتكاك بالتجارب الناجحة والسباقة للعمل المصرفي الإسلامي في العالم.
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بالبحرين، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى. كذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا، الذي يضع قواعد الحيطة والحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل وتراعي في نفس الوقت المعايير الشرعية الإسلامية.[31]

المحور الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العاملة بولاية مستغانم الجزائرية.

بعد تقديم المحور النظري للدراسة نقوم بالدراسة الميدانية للوقوف على واقع الخدمات المصرفية الإسلامية بمجموعة من البنوك الخاصة والعمومية النشطة بولاية مستغانم الجزائرية ومدى خدمة الراغبين في التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية الحلال، كنموذج لدراسة الحالة أخذنا عينة من أربعة وكالات مصرفية عاملة بولاية مستغانم الجزائرية وقمنا بتوزيع استبانه على موظفيها البالغ عددهم 60 موظفا، ثم بعد ذلك تحليل نتائج الاستبيان للخروج بالنتائج في آخر الدراسة.

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تم الاعتماد في دراستنا على الاستبيان في جمع البيانات اللازمة الموجه لموظفي الوكالات المصرفية المختارة للدراسة، وتحليل نتائجه باستخدام تطبيق الحزم الإحصائية SPSS V22 ثم تحليل مخرجات البرنامج للتوصل إلى النتائج كما يلي:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي وكالات مصرفية عاملة بمدينة مستغانم ، حيث تم أخذ عينة قدرت ب 60 موظف من هذه الوكالات المصرفية وهي: BNA، CNEP Banque، El Baraka Bank، Gulf Bank، حيث تم توزيع 60 استبانه عليهم واسترجعت 50 إجابة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم1: توزيع الاستمارات على موظفي البنوك محل الدراسة.

اسم الوكالة البنكية	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	النسبة المئوية للاستمارات المسترجعة
BNA	20	16	%80
CNEP Banque	15	15	%100
El Baraka Bank	12	9	%75
Gulf Bank	13	10	%77
المجموع	60	50	%83

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن نسبة الاستبيانات الكلية المسترجعة بلغت 83% وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في التحليل واختبار الفرضيات.

2-الإختبارات المرتبطة بأداة الدراسة :

يمكن التعرف على صدق ثبات أداة الدراسة باستخدام عدة اختبارات ندرجها فيما يلي:

-اختبار صدق أداة الدراسة:

- **الصدق الظاهري:** حيث تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المختصين وبعض الموظفين في المصارف للتأكد من سلامة العبارات ومدى توافقها مع أغراض البحث ومن ثم إجراء التغييرات والتصحيحات المشار إليها.
- **الصدق البنائي لأداة الدراسة:**

تم حساب الصدق البنائي لأداة الدراسة من خلال مصفوفة الارتباط للمحاور والدرجة الكلية كما يبينها الجدول التالي :

الجدول رقم 2: نتائج الصدق البنائي لأداة الدراسة

المحاور	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول: توجه العملاء نحو صيغ التمويل الإسلامية في المصارف	0.756	0.000
المحور الثاني: ميل موظفي المصارف لعرض المنتجات المالية الإسلامية	0.888	0.000
المحور الثالث: فتح المصارف لنوافذ للمعاملات المالية الإسلامية	0.919	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

يبين الجدول نتيجة معامل الارتباط برسون بين المحاور والدرجة الكلية للأداة، حيث أنها كلها معنوية بالنظر إلى مستوى دلالتها الذي هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، ما يدل على وجود علاقة ارتباط بينهم.ومن ثم الصدق البنائي لأداة الدراسة.

-إختبار ثبات أداة الدراسة:

تم اختبار ثبات الإستبيان باعتماد اختبار ألفا كرونباخ والجدول التالي يبين لنا نتائج الاختبار:

الجدول رقم 3: نتائج إختبار معامل الثبات ألفا كرونبخ

المتغير	معامل الثبات "ألفا كرونباخ"
المحور الأول: توجه العملاء نحو صيغ التمويل الإسلامية في المصارف	0,854
المحور الثاني: ميل موظفي المصارف لعرض المنتجات المالية الإسلامية	0,852
المحور الثالث: فتح المصارف لنوافذ للمعاملات المالية الإسلامية	0,850
الاستبيان ككل	0.861

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن معامل"ألفا كرونباخ" للاستبانة ككل قد بلغ 0.861، و هذا يدل على ثباتها الجيد.

ثانيا: وصف إجابات عينة الدراسة.

1-نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:

حيث تم الحصول على النتائج بعد التفريغ كما هي مبينة في الجداول التالية:

الجدول رقم 4: توزيع أفراد العينة من حيث لمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	32	%64
	أنثى	18	%36
السن	من 20 سنة ألى 30 سنة	6	%12
	من 31 سنة ألى 40 سنة	31	%62
	من 41 سنة ألى 50 سنة	11	%22
	51 سنة فأكثر	2	%4
المستوى الدراسي	تعليم متوسط	1	%2
	تعليم ثانوي	13	%26
	تعليم جامعي	32	%64
	آخر	4	%8
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	11	%22
	من 5 الى 10 سنوات	14	%28
	من 11 الى 15 سنة	13	%26
	16 سنة فأكثر	12	%24
المنصب	المسيرين(Branch Manager-Rehab)	9	%18
	صراف (Teller)	21	%42
	خدمة العملاء (Customer Service)	20	%40
	المجموع الكلي لعينة الدراسة	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فئة الذكور هي الغالبة حيث تمثل نسبة 64% وأيضا سجلنا ما نسبته 62% من الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة،كما نلاحظ أن نسبة حاملي الشهادات الجامعية تتصدر الترتيب بنسبة 64%، وهي نسبة عالية جدا لأن المصرف

يوظف أصحاب الشهادات الجامعية في حين لاحظنا أن نسب الخبرة كانت متقاربة بشكل كبير في كل الفئات، أما فيما يخص متغير المنصب نلاحظ أن موظفي المصرف برتبة صراف قد بلغت نسبتهم 42 % وبفارق قليل عن رتبة خدمة العملاء فيما بلغت نسبة المسيرين أقل نسبة وهي 18%.

2- عرض وتحليل نتائج فقرات محاور الدراسة .

- **عرض إجابات أفراد العينة الخاصة بالمحور الأول:**

تم التعرف من خلال هذا المحور على توجه العملاء نحو صيغ التمويل الإسلامية في المصارف التجارية العاملة بولاية مستغانم الجزائرية، وفي الجدول التالي عرض وتحليل إجابات أفراد العينة:

الجدول رقم5: عرض إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول.

عبارات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
المحور الأول: "توجه العملاء نحو صيغ التمويل الإسلامية في المصارف"	3,73	0,436	موافق
1- صيغ التمويل الإسلامية أصبحت تنافس الصيغ التقليدية.	4,08	0,566	موافق
2-صيغ التمويل الإسلامية أصبحت أكثر طلبا، تميزا ونجاحا عن الصيغ التقليدية.	3,50	1,035	موافق
3-الفائدة المقدمة أثرت سلبا على طلبات صيغ التمويل التقليدية.	3,98	0,820	موافق
4-الهندسة المالية تقدم التحسينات والتعديلات في صيغ التمويل بصفة مستمرة.	3,60	1,050	موافق
5-درجة المخاطرة في صيغ التمويل الإسلامية أقل من صيغ التمويل التقليدية.	3,10	1,199	موافقة متوسطة
6-إقبال العملاء على صيغ التمويل الإسلامية من خلال نوافذ إسلامية يحسن من الأنشطة التمويلية للمصارف التجارية ويزيد من ربحيتها.	3,54	1,216	موافق
7-تزايد إقبال العمال مع إدراج صيغ التمويل الإسلامي في المصرف.	4,26	0,565	موافقة عالية
8-تعامل المصارف التجارية بالمنتجات الإسلامية أصبح حتمي لابد منه.	3,86	0,670	موافق
9-صيغ المشاركة، المضاربة والمرابحة أهم الصيغ طلبا من المتعاملين في النوافذ الإسلامية للبنك	3,68	0,713	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

نلاحظ من الجدول حسب آراء العينة المدروسة حول محور: "توجه العملاء نحو صيغ التمويل الإسلامية في المصارف " قد حقق وزن نسبي كلي موافق بمتوسط حسابي كلي قدره 3.73 مع انحراف معياري بلغ 0.436، وهذا يدل على اتفاق آراء موظفي المصارف التجارية بولاية مستغانم على اغلب ما جاء في المحور؛ أما بالنسبة للفقرات نلاحظ من خلال الجدول أن استجابة عمال المصارف حققت وزن نسبي درجة موافقة عالية في فقرة(7) " هناك إقبال كبير ومتزايد من المتعاملين على صيغ التمويل الإسلامي" مما نتج عنه متوسط حسابي قدر ب 4.26 المدروسة ، ما يفسر أن من دوافع اعتماد الصيرفة الإسلامية هو طلب المواطن الجزائري لهذه المعاملات ويرجع هذا إلى الديانة الإسلامية للمجتمع الجزائري، أما بالنسبة للفقرة(5) " درجة المخاطرة في صيغ التمويل الإسلامية أقل بكثير من صيغ التمويل

التقليدية." فقد بلغ المتوسط الحسابي 3.10 بوزن نسبي موافقة متوسطة على ما جاء في محتواها، ما يبين بعض النشاطات مرتفعة المخاطرة كالمشاركة وهناك أخرى منخفضة، كما يبين الجدول قيم الانحراف المعياري التي بلغت على الترتيب:
0.565 ،1.216 ، هذا ما يدل على الإتفاق النسبي لموظفي المصارف التجارية المدروسين.

- **عرض إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني :**

تم التعرف من خلال هذا المحور على ميل موظفي المصارف التجارية بولاية مستغانم لعرض المنتجات المالية الإسلامية، وفي الجدول التالي عرض وتحليل إجابات أفراد العينة:

الجدول رقم6: عرض إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني.

عبارات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
المحور الثاني: " ميل موظفي المصارف لعرض المنتجات المالية الإسلامية"	3,59	0,457	درجة موافقة
1-الديانة الإسلامية للمجتمع الجزائري هي سبب ميول الموظفين للمعاملات المالية الإسلامية.	3,40	1,278	درجة موافقة
2-يفضل الموظفين المنتجات المالية الإسلامية الخاصة بصيغ تمويل موجهة للاستغلال وعلى تلك الموجهة للاستثمار.	3,66	0,658	درجة موافقة
3- عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء يحفز التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية.	4,22	0,679	درجة موافقة عالية
4-طرح صيغ تمويل إسلامية بالمصرف يساهم في استغلال الأموال المكتنزة لدى الرافضين للتعاملات الربوية والمحرمة في الإسلام.	3,72	1,262	درجة موافقة
5-ترتكز الدورات التدريبية على المعاملات التقليدية بدل صيغ التمويل الإسلامي .	4,18	0,825	درجة موافقة
6-لموظفي المصرف الكفاءة والخبرة اللازمة للاهتمام وخدمة المتعاملين الراغبين في التعاملات المالية الإسلامية.	2,88	1,206	درجة موافقة متوسطة
7-يفضل الموظفين التعامل بالمنتجات الإسلامية لأنها تحقق المصداقية الكاملة في المعاملات.	3,30	1,216	درجة موافقة متوسطة
8-يساهم الموظفين في خلق المنتجات المالية الإسلامية من خلال محاكاة المنتجات الوليدة للبيئة التقليدية.	3,30	1,055	درجة موافقة متوسطة
9-يهدف الموظفين من عرض صيغ الاستثمار وفقا للشريعة الإسلامية إلى تحريك الثروة وإعادة توزيعها بشكل عادل.	3,68	1,019	درجة موافقة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

تبين معطيات الجدول أعلاه أن مستوى استجابة موظفي المصارف التجارية بولاية مستغانم الجزائرية محل الدراسة للمحور الثاني: " ميول موظفي المصارف التجارية الجزائرية للمنتجات المالية الإسلامية "، قد حققت وزن نسبي موافقة، حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع فقراته ب 3.59 وبانحراف معياري 0.457، ما يدل على أن هناك إتفاق بين العينة على فقرات المتغير، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد

سجلنا أعلى مستوى قبول في الفقرة 3 " عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء يحفز التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية"بمتوسط حسابي قدر 4.22 ، وهذا ما يبين أن السبب الرئيسي في رفض المجتمعات الإسلامية ومنها الجزائري للمعاملات المالية التقليدية بسبب الربا وحتما سيكون إقبال كبير إن كانت معاملات شرعية دون حرج، في حين أظهرت نتائج الفقرة (6) " لموظفي المصارف التجارية بالجزائر الكفاءة والخبرة اللازمة للاهتمام وخدمة المتعاملين الراغبين في التعاملات المالية الإسلامية." أقل متوسط حسابي قدر بقيمة 2.88 ما نتج عنه تحقق درجة موافقة متوسطة، وهذا ما يؤكد ضعف التكوين وضعف المعرفة في المالية الإسلامية، فمعظم العمال سابقون في العمل التقليدي والمعاملات الإسلامية جديدة بالنسبة لهم، أما لو نظرنا إلى الانحراف المعياري لوجدنا قيمه مابين 0.658 و 1.278، وتدل على تشتت نسبي لآراء محتوى المحور.

- **وصف الإجابات حول المحور الثالث:**

تم التعرف من خلال هذا المحور على درجة تبني المصارف التجارية بمستغانم للمعاملات المالية الإسلامية، وفي الجدول التالي عرض وتحليل إجابات أفراد العينة:

الجدول رقم7: عرض إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث.

عبارات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
المحور الثالث: تبني المصارف للمعاملات المالية الإسلامية	3,48	0,495	موافق
1-يوجد للمصرف توجه لاستغلال فرص عرض المنتجات المالية الإسلامية.	3,60	1,195	موافق
2-تعرض المصارف المنتجات المالية الإسلامية حسب رغبة العملاء	3,00	0,948	موافقة متوسطة
3-لا يوجد اهتمام بالصيرفة الإسلامية من طرف الدولة الجزائرية ووجود قيود للعمل بها من طرف المصرف المركزي.	3,14	0,926	موافقة متوسطة
4-يقدم المصرف من خلال نوافذه الإسلامية صيغة الإجارة.	3,68	0,621	موافق
5- يقدم المصرف من خلال نوافذه الإسلامية صيغة المشاركة.	3,58	1,214	موافق
6- يقدم المصرف من خلال نوافذه الإسلامية صيغة المرابحة.	3,72	0,784	موافق
7- يقدم المصرف من خلال نوافذه الإسلامية صيغة الاستصناع.	3,38	1,176	موافقة متوسطة
8- إمكانية تعامل المصرف من خلال نوافذه الإسلامية بالقرض الحسن	3,50	0,974	موافق
9- يقدم المصرف من خلال نوافذه الإسلامية صيغة التمويل بالسلم.	3,44	1,215	موافق
10- يقدم المصرف من خلال نوافذه الإسلامية صيغة المضاربة.	3,58	1,071	موافق
11-إمكانية تعامل المصرف من خلال نوافذه الإسلامية بصيغة المزارعة.	3,46	0,646	موافق
12- يقدم المصرف من خلال نوافذه الإسلامية صيغة البيع الآجل.	3,72	0,536	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى استجابة موظفي المصارف التجارية بمستغانم محل الدراسة للمحور الثالث: " تبني المصارف للمعاملات المالية الإسلامية "، قد حققت وزن نسبي موافقة، حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع فقراته ب3.48بإنحراف معياري يساوي 0.495، هذا ما يدل على أن هناك اتفاق بين العينة على فقرات المتغير، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى مستوى قبول في الفقرة " يقدم البنك من خلال نوافذه الإسلامية صيغة المرابحة "بمتوسط حسابي قدر 3.72 ، وهذا ما يبين أن الصيغة المطلوبة هي المرابحة والتي جعلت من المصارف التجارية التركيز على تقديمها، في حين أظهرت نتائج الفقرة " تعرض المصارف عدد من المنتجات المالية الإسلامية حسب رغبة العملاء" أقل متوسط حسابي قدر بقيمة 3، ما نتج عنه تحقق درجة موافقة متوسطة، وهذا ما يؤكد أن هناك بعض المنتجات التي لم تعرضها المصارف محل الدراسة بمدينة مستغانم، فاقتصرت على بعضها فقط كالمرابحة، أما لو نظرنا إلى الانحراف المعياري لوجدنا قيمه مابين: 0.495 و1.215، وهي تدل على تشتت نسبي لآراء محتوى المحور وهذا يرجع لطبيعة كل بكل وتعاملاته.

ثالثا: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

قبل اختبار الفرضيات لابد من معرفة طبيعة توزع البيانات حتى نتعرف على نمط ونوع اختبار الفرضيات الذي سيعتمد:

1-اختبار التوزيع الطبيعي:

سنعرض طبيعة توزع متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم8: اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة.

المحاور	معامل Kolmogorov-Smirnov		معامل Shapiro-Wilk	
	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.098	0.200	0.670	0.670
المحور الثاني	0.101	0.200	0.979	0.519
المحور الثالث	0.081	0.200	0.962	0.108

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى المعنوية للاختبارين في كل المحاور قد بلغ قيم أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، ما يدل على إتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي ومن ثم يمكن اعتماد الاختبارات المعلمية في اختبار فرضيات الدراسة.

2- اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة:

سيتم تحليل نتائج اختبار الفرضيات من خلال تطبيق اختبار: One Sample T Test Spss للعينة الواحدة كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** محتواها "توجه عملاء المصارف نحو المعاملات الإسلامية بدل التقليدية حسب رأي العينة المدروسة".

لقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم9: نتائج اختبار الفرضية الأولى

العامل	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	الإختبار T
الفرضية الأولى	0.00	3	49	6.906

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

نلاحظ من الجدول أن قيمة إختبار ستودنت قد بلغت 11.881 بمستوى دلالة 0.00 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي 3 و قبول البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن 3 وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي البالغة 3.73، وهي تقع في مجال الموافقة ما يجعلنا نستنتج أن:

هناك اتفاق بين العينة المدروسة على أنه هناك توجه من طرف العملاء نحو صيغ التمويل الإسلامية بدل المعاملات التقليدية

وهذا ما يفسر مميزات النشاط المصرفي الإسلامي، فتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية أصبحت تجد إقبالا كبيرا من قبل المتعاملين مع المصارف التجارية، وبدأت العديد من المصارف التقليدية في التنافس على تقديم مثل هذه الخدمات وهناك عدة عوامل ساعدت في هذه النتيجة منها: النشاط المصرفي الإسلامي تستثمر فيه أغلب الودائع في عمليات المرابحة التي تحدد أرباحها بناءا على ما يسود السوق من معدلات الفوائد المصرفية، وذلك لتمكين العملاء من عدم اللجوء إلى القروض الربوية، وبذلك تتقارب تكاليف التمويل بالنسبة لطالبيه.

- **الفرضية الثانية:** محتوى الفرضية كما يلي:

"يميل موظفي المصارف العاملة بولاية مستغانم إلى عرض المنتجات المالية الإسلامية حسب رأي العينة المدروسة "

لقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم10: نتائج اختبار الفرضية الثانية

العامل	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	الإختبارT
الفرضية الثانية	0.00	3	49	9.179

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

نلاحظ من الجدول أن قيمة إختبار ستودنت قد بلغت 9.179 بمستوى دلالة 0.00 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي 3 و قبول البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن 3 وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي البالغة 3.59، وهي تقع في مجال الموافقة ما يجعلنا نستنتج أن:

هناك اتفاق على ميل موظفي المصارف التجارية العاملة بولاية مستغانم إلى عرض المنتجات المالية الإسلامية حسب رأي العينة المدروسة

وهذا ما يفسر أن العملاء ينتمون إلى مجتمع إسلامي، وعليه يميلون لتقديم المنتجات المالية الإسلامية بدل التقليدية الربوية،كما يرغبون في تلبية طلب العملاء الذين كذلك يرغبون وبشدة في هذه المعاملات.

- **الفرضية الثالثة:** محتوى الفرضية كما يلي:

"اتجاه المصارف التجارية العاملة بولاية مستغانم لفتح نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية حسب رأي العينة المدروسة"

لقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم11: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

العامل	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	الإختبار T
الفرضية الثالثة	0.00	3	99	6.906

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

نلاحظ من الجدول أن قيمة إختبار ستودنت قد بلغت 6.906 بمستوى دلالة 0.00 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي 3 و قبول البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن 3 وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي البالغة 3.424، وهي تقع في مجال الموافقة ما يجعلنا نستنتج أن:

هناك اتفاق على اتجاه المصارف التجارية العاملة بمدينة مستغانم لفتح نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية حسب رأي العينة المدروسة

إن رغبة العملاء من جهة والموظفين من جهة ثانية دفع المصارف التجارية العاملة بولاية مستغانم إلى فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية، كما أن هذا راجع للعقيدة الدينية، وهذه الفرضية تلخص الفرضيتين السابقتين وانعكاس لهما فرغبة العملاء في الحصول على المعاملات الإسلامية والعاملين على تقديم وتلبية طلب العملاء راجع للايجابيات التي أجبرت المصرف على توسيع العمل بالمصرفية الإسلامية وتقديم طلبها إلى المصرف المركزي ومشاورته لاعتماد هذا النشاط والبحث عن سبل تطويرها.

الخاتمة:

توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية بالجزائر يتطلب توفير بيئة عمل ملائمة لها والاهتمام بها ومراعاة خصوصياتها والعمل على تطويرها، لما لها من شأن كبير في الدين الإسلامي، والجزائر من المجتمعات الإسلامية فهي أولى بأسلمة نظامها المصرفي كليا ولا ننسى النجاحات المحققة للصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي خلال الأزمات وخارجها، ومن خلال دراستنا على مجموعة من المصارف التجارية المتبنية للصيرفة الإسلامية بإحدى الولايات الجزائرية وهي مستغانم، توصلنا إلى معرفة واقع الصيرفة الإسلامية بها وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات:

- يوجد إقبال كبير ومتزايد للعملاء على المعاملات المصرفية الإسلامية في المصارف العاملة بولاية مستغانم.
- يميل موظفي المصارف العاملة بولاية مستغانم إلى عرض المنتجات المالية الإسلامية.
- اتجاه المصارف العاملة بولاية مستغانم نحو فتح نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية .

تم التوصل في دراستنا حول واقع النشاط المصرفي الإسلامي بمصارف تجارية على مستوى ولاية مستغانم الجزائرية إلى مجموعة من النتائج وهي:

- المصارف التجارية بمستغانم تعمل بازدواجية النظام المصرفي الإسلامي والربوي، وذلك تلبية لرغبة كل متعامليها ولغايات اقتصادية مثل: التحكم في السوق المالي بنوعيه وامتصاص الكتلة النقدية من الجمهور الرافض للمعاملات الربوية وتعظيم أرباحها وتنويع مصادرها.
- المنتجات المالية الإسلامية يتم تقديمها مع مراعاة الضوابط الشرعية الإسلامية في التعاملات المالية، حتى تكون سليمة من الناحية الدينية.
- تسعى الجزائر جاهدة إلى تطوير الصيرفة الإسلامية من خلال تقديم التسهيلات اللازمة وإعطاء الضوء الأخضر للسماح بتقديم مصارفها صيغ تمويل إسلامية، كما قامت بتنصيب الهيئة الشرعية لفتوى المعاملات المالية الإسلامية.
- وجود إقبال كبير ومتزايد من المتعاملين الراغبين في صيغ التمويل الإسلامي بمصارف عاملة بالجزائر ومن بينها الموجودة بولاية مستغانم.
- هناك نقائص من ناحية النصوص القانونية المنظمة للنشاط المصرفي الإسلامي، كما ليس هناك تمييز بين النشاط المصرفي الإسلامي والتقليدي الربوي من طرف البنك المركزي الجزائري مما يؤدي إلى معاملات ربوية حتمية، كذلك يوجد نقص في تكوين الموظفين في المالية الإسلامية.
- تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرهون بإعطائها الخصوصية والاستقلالية اللازمة ولا تعامل مثل نظيرتها التقليدية الربوية.
- وجود مساعي للدولة الجزائرية واجتهاد للرفع من مستوى النظام المصرفي الجزائري وتطويره .

وفيما يلي جملة من الاقتراحات من شأنها تقديم إضافة للنشاط المصرفي الإسلامي بولاية مستغانم وبالجزائر ككل:

- إنشاء نافذة إسلامية على مستوى البنك المركزي الجزائري، تتولى إدارة النوافذ الإسلامية المتبناة من طرف مصارف تجارية تقليدية حسب الضوابط الشرعية الإسلامية تجنبا للممارسات الربوية الحتمية، مثل: حل مشكل الاقتراض عند الحاجة للسيولة بطريقة إسلامية كالقرض الحسن.
- تنصيب هيئة شرعية رئيسية من علماء وفقهاء في المالية الإسلامية إلى جانب فريق مهندسين ومبتكرين لمنتجات مالية إسلامية جديدة على مستوى النافذة الإسلامية الرئيسية بالبنك المركزي الجزائري ويكون لها فروع بكل ولايات الوطن من أجل تسيير محكم ومراقبة فعالة.
- تجنب تعدد الهيئات الشرعية حتى لا تتضارب الفتاوى.
- خصخصة قوانين الصيرفة الإسلامية حسب كل صيغة من صيغها.
- الاهتمام بتكوين الموظفين وفتح تخصص مالية إسلامية في المدارس العليا إضافة إلى البعثات الطلابية إلى الخارج لنقل الخبرات للدول الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية كماليزيا–البحرين–السعودية...
- مواكبة الرقمنة والتطورات التكنولوجية والمصرفية العالمية.

آفاق الدراسة: قمنا بدراسة النشاط المصرفي الإسلامي في مجموعة من المصارف التجارية العاملة بولاية مستغانم، وهذا يفتح آفاق بحث جديدة لهذا النشاط بباقي الولايات الجزائرية الأخرى حتى نتوصل إلى التوافق أو الفرق بين دراستنا هذه والدراسات المقترحة للبحث ومنه الوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر ككل وآليات تطويرها.

قائمة المراجع:

[1] بجيح عبد القادر، النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية، مجلة الإستراتيجية والتنمية لجامعة مستغانم بالجزائر، العدد1 (10)، 2020، ص ص، 337-355.

[2] سهى مفيد أبو حفيظة وشا عبد الله أحمد سفيان، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة بحوث دراسات إسلامية بماليزيا، العدد 1 (6)، 2019، ص ص، 1-17.

[3] فلاق علي وسالمي رشيد، النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة البشائر الاقتصادية بالجزائر، العدد 2(4)، 2018، ص ص، 164-177.

[4] عبد العزيز قاسم محارب، المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2011، ص 84.

[5] مجلس الخدمات المالية الإسلامية،"المعيار رقم17، المباديء الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي"، كوالا لمبور، ماليزيا، 2015، ص143.

[6] M.Kebir Hassan, Mervyn K.Lewis, Islamic Finance : A System at the Crossroads, Thunderbird International Businesse Review, Vol 49(2), 151-160, March-April 2007.

[7] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص100.

[8] عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص12.

[9] محمود حسن الصلوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001، ص119.

[10] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004، ص115.

[11] عبدو عيشوش، مرجع سابق، ص27.

[12] مركز البحوث المالية والمصرفية، محددات الاستثمار في النظام المصرفي الإسلامي : بعض النتائج النظرية والعملية – القسم الثاني ، 2001، ص63.

[13] هديل البكري، مفهوم الصكوك الإسلامية، على الرابط: https://mawdoo3.com/ تاريخ الاطلاع: 2020/07/01.

[14] محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الاستثمارية الاسلامية، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012، ص171.

[15] خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2008، ص171.

[16] طاهر فاضل البياتي وميرال روحي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص154.

[17] طالبي خالد، "دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمناجمنت، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص81.

[18] سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد7، ورقلة بالجزائر، 2010، ص310.

[19] حمد فاروق الشيخ، التمويل بالقرض الحسن، على رابط اتحاد المصارف العربية: https://uabonline.org/ تاريخ الاطلاع: 2020/07/02.

[20] مصرف الصفا، صيغ التمويل الإسلامي، أخذ من موقع بنك الصفا الفلسطيني على الرابط: https://www.safabank.ps/ar/page/islamic-formulas تاريخ الاطلاع: 2020/07/02.

[21] السرحي لطفي محمد، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، مارس2010.

[22] سهى مفيد وشاعبدالله سفيان، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها، مجلة أونلاين أبحاث في الدراسات الإسلامية لجامعة ملايا بماليزيا، العدد6 (1)، 2019، ص12.

[23] الشمري صادق راشد، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، الطبعة الأولى، الأردن: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، 2014.

[24] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مرجع سابق.

[25] مفتاح صالح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة بسكرة بالجزائر. العدد 34(35)،2014 ، ص 15.

[26] الشيخ حمد فاروق، استفسارات عامة يتكرر طرحها على البنوك الإسلامية، البحرين: بنك البحرين الإسلامي، 2019.

[27] بوزيدي وبوجلال، الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية بالجزائر. بحث مقدم لليوم الدراسي حول الصيرفة الإسلامية الواقع والآفاق في الجزائر، اللجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، أبريل2018.

[28] عبد المولى ناصر خليفة والصيرفي محمد، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، مصر: السحاب للنشر والتوزيع، 2015.

[29] جريدة العرب، الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية لدعم اقتصادها، العدد 11672 ليوم 2020/04/09، ص11، النسخة الالكترونية على الرابط: https://i.alarab.co.uk/

[30] محمود سحنون وزكري ميلود، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على الصيرفة الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة المنظم بجامعة ورقلة – الجزائر، أيام 11-12مارس 2008.

[31] مروان جمعة درويش، المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، أيام 27- 29 تشرين الثاني 2006.